

أسباب ترك الإمام البخاري الرواية عن الإمام الشافعي



ملخص

أ. جهاد نغموشي
السنة الرابعة دكتوراه
جامعة الأمير عبد القادر
للعلوم الإسلامية،
قسنطينة

هذا المقال يتكلم عن مسألة علمية فرعية تتعلق بمنهج الإمام البخاري في الرواية، وبالتحديد عن تركه الرواية عن أحد أئمة الفقه والحديث؛ ألا وهو الإمام الشافعي صاحب المذهب، وقد أخذت هذه المسألة مَطعنا في هذا الإمام، فسيوضِّح البحث انتفاء هذه التهمة عنه، وكذلك سأيين في ثناياه بعض الأسباب السائغة لتبرير هذا الصنيع، وإن كان لا يلزم تبريره، فلكلِّ إمام من أئمة الحديث عقلية علمية التزمها في مصنفه، لا يُسأل عنها، ولكن ما دام الباب فُتح، فلا بأس من الولوج، مستشهدة في ذلك بكلام العلماء السَّابِقين، ثُمَّ بالنَّظر إلى واقع المرويَّات المشتركة بين الإمام البخاري في صحيحه والإمام الشافعي في مسنده.

Résumé

Cet article parle d'un sujet scientifique concernant la méthodologie de l'imam Bukhari " Riwayat Al Hadith", qui à laisser de relater "Riwaya" sur l' un des grand savants du hadith et du Fikh qui est l' imam Shafei, cette question a mis l'imam sous la critique.

Dans cet article, je me suis basé sur les paroles des savants du hadith, et j'ai cité quelques exemples qui justifient ce travail et clarifient cette question.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبيه الأمين وعلى آله وصحبه

أجمعين، أما بعد:

من الأمور التي استغربها العلماء في صنيع الإمام البخاري: أنه ترك الرواية عن الإمام الشافعي، وهو من هُوَ في إمامته وإتقانه؛ إذ لم يرو عنه في صحيحه لا حديثاً مسنداً ولا غيره، إلا أنه أشار إليه في مواضع من صحيحه¹، حتى في روايته لأحاديث الموطأ اعتمد البخاري رواية عبد الله بن يوسف التميمي وغيره، ولم يرو شيئاً عن الشافعي، مع أنه من أخص تلاميذ مالك، والشأن نفسه بالنسبة لأحمد فقد روى أحاديث الموطأ عن ابن مهدي ويحيى بن معين، ومسلم اعتمد على رواية يحيى بن يحيى بن بكير، والنسائي اعتمد على رواية قتيبة بن سعيد، وأبو داود اعتمد رواية عبد الله بن مسلمة القعنبي، فلماذا اتفق جميع هؤلاء على ترك رواية الإمام الشافعي؟ هل تركوه لمطعن فيه؟ أم لأسباب أخرى؟

لقد دفع صنيع الأئمة ذاك بعض من يجهل مكانة الإمام الشافعي، أو له تعصب مذهبي إلى الطعن في حفظه وإتقانه، هذا في الزمن الأول، أما في زماننا هذا فقد تلقف هذه الدعوى بعض أعداء السنة الذين يتبعون السقطات، وينقبون عن الزلات ليس بحثاً عن الحق وإنما محض الطعن والانتقاص من أهل السنة، ووجدوا في المسائل العلمية التي خاض فيها العلماء، كهذه أو كمسألة تعقبات الحفاظ على الشيخين وغيرها مطية لنفث سُمومهم وإخراج ضغائنهم، يشوهون على المسلمين أصولهم ويشككونهم في مصادرهم الأصيلة، فقد قال بعض روافض العصر²: كيف لم يخرج

1. انظرهما: البخاري: الجامع الصحيح، اعتناء: عز الدين حنبلي، عماد الطيار، ياسر حسن، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق، سوريا، بيروت، لبنان، ط1، 1429 هـ-2008 م، باب في الركاز الخمس: وقال مالك وابن إدريس: الركاز دفن الجاهلية في قليله وكثيره الخمس وليس المعدن بركاز، ص288، والموضع الآخر: باب تفسير العرايا: وقال ابن إدريس: العرّة لا تكون إلا بالكيل من التمر يدا بيد، ص389.

2. انظر مثلاً: منتديات يا حسين الشيعية،

<http://www.yahousein.com/vb/showthread.php?t=24234>

الشيخان - وكتابيهما على تصنيفكم أصح الكتب- لأئمة المذاهب التي ترجعون إليها كأبي حنيفة والشافعي وأحمد، هذا يعني أنّ أئمتكم غير موثوقين ولا مُتقين للحديث، فكيف تتخذونهم أئمة لكم؟

ولولا أنّ فينا سمّاعين لهم أو ضعاف نفوسٍ تلهوا بهم رياح الشُّبهات، لما تجشّمت ذكّر رأيهم الذي تكفي حكايته بياناً بطلانه.

فأردت بهذا البحث توضيح هذه المسألة العلمية وبيان النكت الحديثة التي تضمّنتها، وفيها أيضا دفاع عن الإمام الشافعي كجزء من الدفاع عن هؤلاء الأئمة، وتبرئة لساحة الإمام البخاري وبقية الأئمة أن يطعنوا أو يغمطوا حق إمام عظيم كالشافعي.

أمّا المسألة فقد كتب فيها الخطيب البغدادي رسالة أسماها مسألة الاحتجاج بالشافعي¹، وذكر أنّ بعض الأحناف المتعصّبين غمزوا الإمام الشافعي في حفظه بسبب ترك الأئمة الرواية عنه²، وقد أجاب عن مقولتهم وبيّن فضل الإمام والحامل لهم على هذه المقولة، وبيان بطلانها، ثم تعرّض لهذه المسألة تحت عنوان "سبب ترك البخاري الرواية عن الشافعي رحمهما الله"³.

وليس في المسألة بحث معاصر يجمع جوانب الموضوع، فأردت الكتابة فيها وبيان مدى صحة ما ذهب إليه الخطيب من خلال جمع أقوال العلماء الآخرين -خاصة وأنّ الخطيب شافعي المذهب بل قيل بتعصبه لمذهبه⁴ - وكذلك تتبّع جزءا من مسند الشافعي وحاولت ملاحظة الأحاديث التي رواها البخاري وهي عند الشافعي ولم يروها

1. نقل بعضُها الذهبي في السير، 95/10، ت: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط3، (1405هـ-1985م)، ثمّ طُبعت الرسالة كاملة بتحقيق خليل ملا خاطر.

2. الخطيب: الاحتجاج بالشافعي، ت. خليل ملا خاطر، المكتبة الأثرية، باكستان، ص24.

3. المصدر نفسه، ص38.

4. قال ذلك ابن الجوزي في المنتظم 284/14، ت. محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1412هـ-1992م، ولعلّها لا تصحّ ففيها تحامل واضح، وانظر محمود الطحان: الخطيب البغدادي وجهوده في خدمة الحديث النبوي، دار القرآن الكريم، ط1، 1981-1401، ص (263-264).

من طريقه.

وعليه فسأعرض في بحثي إلى النقاط الآتية:

1. مكانة الإمام الشافعي في علم الحديث.
2. جريان عمل الأئمة على ترك الرواية عن بعض الأجلاء من شيوخهم أو غيرهم.
3. تحريي الإمام البخاري للعلو في صحيحه.
4. توجيه العلماء عدم رواية البخاري عن الشافعي أنها طلب للعلو.
5. نماذج تطبيقية.

أولاً : مكانة الإمام الشافعي في علم الحديث

ظهر اهتمام الإمام الشافعي بعلم الحديث¹ منذُ صباه، فقد كان الطَّابع الذي يميِّز الحجاز في تلك الفترة هو طلبهم للحديث وكثرة مجالس التحديث فيها، حتَّى عُرفت بمدرسة الحديث، فكان حافظاً مُتقِناً لم يغمزه أحد من الثقات في حديثه، والذي يدلُّ على هذا: كلام أئمة الشأن عن ثقته وحفظه، وهذا شيء منه:²

قال محمد بن إسحاق بن خزيمة: "وقد سئل هل سنة لم تبلغ الشافعي؟، فقال: لا".

وقال حرملة: سمعت الشافعي يقول: سُميت ببغداد "ناصر السنة".

وقال داود بن علي في كتابِ جمعه في فضائل الشَّافعي "للشافعي من الفضائل ما لم يُجمع لغيره من شرفٍ وصحَّة دينه، ومعتقده وسخاوة نفسه، ومعرفته بصحَّة الحديث وسُقمه، وناسِخه ومنسوخه".

أمَّا عن إتقانه فقد قال يحيى بن معين في الشافعي: "هو صدوق لا بأس به"، وقال مرة "لو كان الكذب له مباحا لكانت مروءته تمنعه أن يكذب".

1. انظر ابن أبي حاتم: آداب الشافعي ومناقبه، ت. عبد الغني عبد الخالق، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1424هـ-2003م). وابن حجر: توالي التأسيس لمعالي محمد بن إدريس، ت. عبد الله قاضي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1406هـ-1985م، ص(34-38).
2. انظر هذه الأقوال: ابن كثير: البداية والنهاية، عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، ط1، (1424هـ-2003م)، 136/14-138.

وحكى بعضهم عن أبي زرعة أنه قال: "ما عند الشافعي حديث غلط فيه".

وقال أبو داود صاحب السنن "ليس للشافعي حديث أخطأ فيه".

وقد كان الإمام الشافعي يُحِبُّ أهل الحديث، ويوصي بلزوم طريقهم، قال البويطي "سمعتُ الشافعي يقول: عليكم بأصحاب الحديث فإنهم أكثرُ النَّاسِ صواباً"، وقال "إذا رأيت رجلاً من أصحاب الحديث فكأنما رأيت رجلاً من أصحاب النبي ﷺ، جزاهم الله خيراً، حفظوا لنا الأصل فلهم علينا الفضل"¹. ومن شعره في هذا المعنى قوله: كل العلوم سوى القرآن مشغلة إلا الحديث وإلا الفقه في الدين العلم ما كان فيه قال حدثنا وما سوى ذلك وسواس الشياطين قال الإمام الذهبي في السير "وإمامنا فبحمد الله ثبت في الحديث، حافظٌ لما وعى، عديمُ الغلط، موصوفٌ بالإتقان، متينُ الدِّيانة"².

ومن دلائل إتقانه أيضاً: تسمية مروياته ضمن سلاسل الذهب، قال الحافظ ابن حجر رحمه الله "ذلك أنَّ أئمة الحديث اختلفوا اختياريهم في أصحِّ الأسانيد، فاشتهر عن إمام الفن أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري أنه قال: "أصحُّ الأسانيد كلها: مالك عن نافع عن ابن عمر، فجاء من بعده، فقال: ينبغي أن يضم إلى هذه الترجمة الشافعي لإطباقهم على أنه أجلُّ من أخذ عن مالك، فيقال: "الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر"³.

فانتفى بهذا البيان من أولئك الأعلام تهمة تضييف الإمام المهام.

وأما الإمام أحمد شيخ البخاري ومسلم فأقواله في مدح الإمام الشافعي كثيرة جداً منها: ما قال إسحاق بن راهويه "أخذ أحمد بن حنبل بيدي، وقال: تعال أذهب بك إلى من لم تر عينك مثله، فذهب بي إلى الشافعي"⁴.

1. ابن كثير: المصدر نفسه، 137/14.

2. الذهبي: السير، 94/10.

3. ابن حجر: توالي التأسيس، 191.

4. الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ت. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، (1422هـ-2002م)، 404/2.

وقال أيضا: "هذا الذي ترون كلُّه أو عامُّته من الشافعي، وما بُتُّ منذ ثلاثين سنة إلا وأنا أدعو الله للشافعي وأستغفر له"¹.

وأما البخاري فكلامه في الرجال مُقْتَضِبٌ دائما، وقد ترجم للشافعي بقوله "محمد بن إدريس أبو عبد الله الشافعي القرشي، سَكَنَ مصر، مات سنة أربع ومائتين، سمع مالك بن أنس حجازي"².

وأما الإمام مسلم فأثنى على الشافعي فيما نقله عنه البيهقي فقال: "وهذا قولُ أهلِ العلم بالحديث والأخبار مَن يُعَرَفُ بالتفُّهُ فيها ذو الإِتِّبَاع لها منهم: يحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي ومحمد بن إدريس الشافعي، وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه"³ فعلم بهذا أنَّهما ما تركاه تضعيفا له أبدا.

ثانياً: جريان عمل الأئمة على ترك الرواية عن بعض كبار شيوخهم

ومما يُجَاب به أيضا على المعترضين عن ترك البخاري الرواية عن الشافعي أو اتِّخَاذهم إِيَّاهَا مَطْعَنَا فِيهِ، أَنْ يُقَالَ تَرَكَ الإِمَامُ البُخَارِيُّ الرِّوَايَةَ عَمَّنْ هُوَ أَوَّلَى مِنْ الشَّافِعِيِّ أَلَا وَهُوَ شَيْخُهُ الإِمَامُ أَحْمَدُ، إِذْ لَمْ يَرَوْ عَنْهُ البُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ إِلا فِي مَوْضِعَيْنِ، وَلَعَلَّ السَّبَبُ فِي ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ الحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ حَيْثُ قَالَ: "ليس للمصنّف -أي البخاري- في هذا الكتاب رواية عن الإمام أحمد إلا في هذا الموضع، و أخرج عنه في آخر المغازي حديثا بواسطة، وكأنَّه لم يُكثِرْ عنه، لأنَّه في رحلته القديمة لقي كثيرا من مشايخ أحمد فاستغنى بهم، وفي رحلته الأخيرة كان أحمد قد قطع التحديث، فكان لا يحدِّثُ إِلا نادرا، فمن تَمَّ أَكْثَرَ البُخَارِيُّ عَنِ عَلِيِّ بْنِ المَدِينِيِّ دُونَ أَحْمَدَ"⁴.

وهكذا فعلَ مسلم رحمه الله إذ لم يرو في صحيحه شيئا عن شيخه البخاري، مع ما

1. الخطيب: المصدر نفسه: 392/2.

2. البخاري: التاريخ الكبير، حواشي: محمود محمد خليل، مراقبة: محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، 42/1.

3. البيهقي: بيان من أخطأ على الشافعي، ت. الشريف نايف الدعيس، مؤسسة الرسالة، بيروت 1402هـ، ص332.

4. ابن حجر: الفتح، دار المعرفة - بيروت، 1379هـ، 153/9-154 الحديث رقم 5105.

يكنُّه له من فائق الإعجاب والتقدير، حتى إنَّه قال له: دَعني حتى أُقبِّل رِجليك يا أستاذ الأستاذين، وإمام المحدثين وطبيب الحديث في عِلله¹، ولعلَّ أقوى ما قيل في سبب ترك الإمام مسلم الرواية عن البخاري أنَّ مسلماً انتهى من تأليف صحيحه سنة 250 هـ وهي السنَّة التي قدَّم فيها الإمام البخاري إلى نيسابور، حيث لقيَه مسلم ولازمه إلى قبيل وفاته².

قال الدكتور عبد القادر المحمّدي "فالأئمة قد يسمع الواحد منهم من شيخه أحاديث كثيرة ولا يروي عنه إلا نزرًا قليلًا، أو قد لا يروي في مُسنده أو سنِّيه، إمَّا طلبًا لعلُّو، أو لصنعة حديثية أو لنكتة يراها، ولا يعني من ذلك تقليل شأن الشيخ أو تجنُّبًا لحديثه، فمثلا الإمام مسلم لم يرو إلا أحاديث قليلة جدًّا عن شيخه البخاري الذي يُجِلُّه ويحبُّه، وكذا الترمذي فإنه لم يرو إلا أحاديث قليلة جدا عن شيخه أبي داود السجستاني على جلالته وعلوِّ كعبه، فلماذا لم يرو له إلا ثلاثة أو نحوها في جامعه الذي ضم آلاف الأحاديث؟ وبالتأكيد لسبب أو لآخر قد لا يكون بين يديه إلا رواياته في كتابه السنن، وهو كتاب مشهور متداول بين الناس، فما فائدة رواياته عنه حينئذ؟، والناس لن تلتفت إليها والسنن بين أيديها، لذا ترى الأئمة يتتلمذون على أئمة جهابذة، ولا يروون من حديثهم في مصنِّفاتهم إلا نزرًا قليلًا مما سمعوا منهم: فهذا مثلا الإمام الترمذي تلميذ الإمام البخاري كم حديثا روى عنه؟، قد لا تتجاوز ثلاثين حديثا مما يناهز أربعة آلاف حديثا، وأكثرها من كتبه الأخرى، وهي في صحيحه ويرويها من غير طريق شيخه قتيبة، وكذا روى الترمذي عن شيخه مسلم بن الحجاج حديثا واحدا برقم 678، حديث أبي هريرة رضي الله عنه "أحصوا هلال شعبان" ومسلم لم يخرج أصلا، وأخرج أيضا عن شيخه أبي داود أحاديث ثلاثة فقط، فروى عنه في (3769) أصلا، و(2901) متابعة، و(466) سؤالا عن راوٍ في حديث الوتر، وهكذا فالأئمة قد يروون الحديث والحديثين، كأنهم يُشيرون إلى ثبوت سماعهم من أولئك الشيوخ فحَسب، ولا يروي عنهم

1. الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، 121/15.

2. مشهور حسن: الإمام مسلم وصحيحه، دار القلم، دمشق، ط1، 1414هـ-1994م ص78.

إلا القليل أو النادر في مصنّفاتهم الأساس، وقد يتوسّعون في غيرها من كتبهم الأخرى¹.

ثم إنَّ البخاري لم يُلزم نفسه بالرواية عن كل ثقة، فكم من ثقة لم يخرج له، كما أنّه لم يلتزم إخراج كلِّ حديث صحيح.

ثالثاً: تحريّ الإمام البخاري للعلوِّ في صحيحه

حرص المحدثون على طلب الإسناد العالي منذ زمن مبكر؛ قال الإمام أحمد "طلبُ العلوِّ سنةٌ من سلف"²، فلا يروون الحديث بنزول وعندهم سبيلٌ إلى أخذه بعلوِّ، بل من أسباب الرّحلة في طلب الحديث طلبُ العلوِّ في الإسناد، وهي ميزةٌ أكثر أصحاب المصنّفات الحديثية، خاصّة الإمام البخاري، قال الهاشمي في سياق ذكر عادات البخاري في صحيحه "ومن عاداته أنه يختار من الإسناد العوالي"³، وممن نصَّ على هذا أيضاً المعلّم اليماني حيث قال "أما قلّة رواية البخاري عنه -يعني أحمد بن الحسين بن جنيدب الترمذي- فلأنّه من أقرانه، والبخاري كغيره من الأئمة يتحرّى علوِّ الإسناد، فلا يكاد يروي في الصحيح عمّن هو أكبر منه بقليل فضلاً عن أقرانه إلا ما أعوزه أن يجده عند من هو في طبقة كبار شيوخه"⁴.

أما الأحاديث التي رواها البخاري بنزول وهي عنده عالية فلفائدة في النّازل غير موجودة في الحديث العالي، كأن يكون في الإسناد النازل تصريح بالسماع، أو زيادة مهمة في اللفظ، أو يكون الشيخ في الإسناد النازل متكلماً فيه، فيسوق له متابعة، إلى

1. عبد القادر مصطفى الحمدي: أقوال الإمام النسائي في كتابه أسماء الرواة والتمييز بينهم، موازنة مع أقوال أئمة الجرح والتعديل، مجلة كلية العلوم الإسلامية، (1431هـ-2010م)، القسم الأول، (ص73-74).

2. الخطيب البغدادي: الجامع لأخلاق الراوي، ت. محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، (1996م، 1416هـ) 1/185.

3. عبد الحق الهاشمي: عادات الإمام البخاري، تحقيق: محمد بن ناصر العجمي، مكتبة الشؤون الفنية، (1428هـ-2007م) ص(66-67).

4. المعلّم اليماني: التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، ت. حمد ناصر الدين الألباني-زهير الشاويش-عبد الرزاق حمزة. المكتب الإسلامي، ط2، (1406هـ-1986م)، ص300.

غير ذلك من الأسباب¹.

وهو ما أشار إليه الخطيب قبلهم بقوله: "إنَّ البخاري لم يَرَوِ في الصحيح حديثاً نازلاً وهو عنده عالٍ، إلا لمعنى في النَّازل لا يَجُدُّه في العالِي، أو يكون أصلاً مختلفاً فيه، فيذكر بعض طرقه عالياً ويُردفه بالحديث النَّازل متابعاً لذلك القول، فأما أن يُورد الحديث النَّازل وهو عنده عالِي، لا لمعنى يختصُّ به ولا على وجه المتابعة لبعض ما اختلف فيه، فعَيرٌ موجود في الكتاب"².

وقال السيوطي: "واعلم أنَّ كل حديث عَزَّ على المحدث ولم يجده عالياً ولا بُدَّ له من إيراده فمن أي وجه أورده فهو عالٍ بعزته، ومثل ذلك بأنَّ البخاري روى عن أمثال أصحاب مالك ثم روى حديثاً لأبي إسحاق الفزاري عن مالك لمعنى فيه، فكان فيه بينه وبين مالك ثلاثة رجال"³.

رابعاً: توجيه العلماء عدم رواية البخاري عن الشافعي بأنها طلباً لعلو

الإسناد

لقد تواردت أقوال الأئمة في تعليل عدم رواية الإمام البخاري عن الشافعي أنه فعل ذلك طلباً لعلو الإسناد مع مزيد من التوضيحات نعرفها من أقوال الأئمة الآتية:
قال الخطيب البغدادي 463هـ في رسالته التي ذكرت سابقاً: "الذي نقول في تركه الاحتجاج بحديث الشافعي إنما تركه لا لمعنى يُوجب ضَعْفَهُ لكن عَنِّي عنه بما هو أعلى منه وذلك أن أقدم شيوخ الشافعي الثقات الذين روى عنهم: مالك بن أنس وعبد العزيز بن محمد الدراوردي وداود بن عبد الرحمن العطار وسفيان بن عيينة.

والبخاري لم يُدرك الشافعي وروى عمَّن كان أكبر منه سنناً وأقدم منه سماعاً؛ مثل مكِّي بن إبراهيم البلخي، وعبيد الله بن موسى العبسي، وأبي عاصم الشيباني ومحمد بن

1. انظر للمزيد: طالب حماد أبو شعر: الحكمة من رواية البخاري بالإسناد النازل، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد التاسع، العدد الثاني، غزة، 2001، ص129.

2. البغدادي: الاحتجاج بالشافعي، ص59.

3. السيوطي: تدريب الراوي، أبو قتيبة نظر محمد الفارابي، دار طيبة، 616/2.

عبد الله الأنصاري وخلق يطول ذكرهم.

وهؤلاء الذين سميتهم رؤوا عن بعض التابعين، وحدته أيضا عن شيوخ الشافعي جماعة: كعبد الله بن مسلمة القعني، وعبد الله بن يوسف التنيسي، وإسماعيل بن أبي أويس، وعبد العزيز الأويسي، ويحيى بن قزعة، وأبي نعيم الفضل بن دكين، وخالد بن مخلد، وأحمد بن يونس وقتيبة بن سعيد.

وهؤلاء كلهم رؤوا عن مالك، ومنهم من روى عن الدراوردي، وكسعيد بن أبي مریم المصري، وأبي غسان النهدي، وعبد الله بن الزبير الحميدي، وعلي بن المديني.

وهؤلاء رؤوا عن سفيان بن عيينة وفيهم من يحدث عن داود بن عبد الرحمن العطار. وغير من ذكرت أيضا ممن أدرك شيوخ الشافعي، قد كتب عنه البخاري فلم ير أن يروي عنه حديثا عن رجل عن الشافعي عن مالك، وقد حدثه به غير واحد عن مالك كما رواه الشافعي مع كون الذي حدثه به أكبر من الشافعي سنا وأقدم سماعا¹.

وقال الزركشي 771هـ في نكته: "قال بعض الفضلاء: قلت للحافظ جمال الدين المزني، قال أحمد بن حنبل كنت سمعت الموطأ من بضعة عشر رجلا من حفاظ أصحاب مالك، فأعدته على الشافعي لأني وجدته أقومهم، فكيف اختار رواية ابن مهدي ويحيى، والبخاري رواية عبد الله بن يوسف، وأبو داود رواية عبد الله بن مسلمة القعني، والنسائي رواية قتيبة بن سعيد وكيف لم يرو أصحاب هذه الكتب من طريق الشافعي، فلم يذكر جوابا"².

ونقل السيوطي هذا القول وأضاف: "الجواب ما أشار إليه غيره، أنهم سوى أحمد لو رووه من طريق الشافعي لكان بينهم وبين مالك فيه رجلا، الراوي عن الراوي عن الشافعي والشافعي، فإن لم يذكره فإن البخاري أقدم أصحاب الكتب الستة، وكان يوم وقت وفاة الشافعي عشر سنين، فلم يكن إذ ذاك طلب العلم، فعادوا عن الرواية عمّن

1. البغدادي: الاحتجاج بالشافعي، ص(38-39).

2. انظر: الزركشي: النكت على كتاب ابن الصلاح، ت. زين العابدين بن محمد بلا فريخ، أضواء السلف-

الرياض، ط1، (1419هـ-1998م)، 146/1.

أدركوه من أصحاب مالك طلباً لعلو الإسناد، وأما أحمد فكأنه اختار رواية ابن مهدي ويحيى بن يحيى لكونهما من بلاده... وكثرة ممارسته لهما، فإن الشافعي إنما قدم بلاده طارئاً، ولم يكن منها، ثم أسرع الخروج منها، مع تقدّم وفاة ابن مهدي بست سنين وذلك من وجوه العلو عند المحدثين¹.

وقال السبكي 791 هـ "قال أبو العبادي لم يرو البخاري عن الشافعي في الصحيح، لأنه أدرك أقرانه والشافعي مات مكتهلاً، فلا يرويه نازلاً، وروى عن الحسين وأبي ثور مسائل عن الشافعي"².

وقال ولي الدين العراقي 826 هـ "الإمام الشافعي رضي الله عنه لم يخرج واحد من الشيخين حديثه في الصحيح مع جلالته فأليّ معنى؟، الجواب: إن الشيخين لم يسمعا منه؛ أما مسلم فلم يُدرکه، وأما البخاري فأدرکه ولكن لم يلقه وكان أصلاً صغيراً مع أنهما أدركا من هو أقدم منه، وأعلى منه رواية، فلو أخرجنا حديثه لأخرجاه بواسطة بينهما وبينه، مع أن تلك الأحاديث قد سمعها ممن هو في درجته - فروايتها عن غيره أعلى بدرجةٍ أو أكثر، والعلو أمرٌ مقصودٌ عند المحدثين، قال أحمد بن حنبل: الإسناد العالي سنّة عمّن سلف".

وقال محمد بن أسلم الطوسي: "قرب الإسناد قربة إلى الله تعالى"، وقال يحيى بن معين: "الإسناد النازل قرحة في الوجه". وقال على المدني: "النزول شؤم".
وإنما لم يعل إسناد الشافعي ﷺ جداً لتقدّم وفاته، وقلة تعميره، فتأخر جماعة يسأونه في الإسناد بعده بنحو أربعين سنة، وأعلى ما عند الشافعي روايته عن مالك، وآخر الرواة عن مالك من الثقات أحمد بن إسماعيل السهمي مات سنة تسع وخمسين ومائتين بعد الشافعي بنحو خمس وعشرين سنة³.

1. السيوطي: البحر الذي زخر شرح ألفية الأثر، ت. أنيس بن أحمد بن طاهر الأندلسي، مكتبة الغرباء الأثرية، ص404.

2. السبكي: طبقات الشافعية الكبرى، ت: محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلوي، هجر، 1413هـ، 2/215.

3. هكذا في الأصل، ولعل الصواب خمس وخمسين سنة، فالشافعي توفي سنة 204 هـ.

هكذا تواطأت أقوال أولئك الأئمة على أن البخاري إنما قصد العلو بتركه الرواية عن الشافعي.

خامساً: نماذج تطبيقية

من خلال تتبعي لأحاديث الجزء الأول من مسند الشافعي² لاحظتُ أموراً أذكرُ منها ما يلي:

— أكثرُ الأحاديث التي رواها البخاري وهي عند الشافعي ولم يروها عنه إنما سمعها البخاري من أقران الشافعي، بل ربما سمعها ممن هو أكبرُ من الشافعي، فلا يكون للبخاري حاجة في أن ينزل بالإسناد وهو عنده عالٍ.

فمثلاً حديثُ مالك الذي رواه عنه الشافعي؛ عادةً ما يرويه البخاري عن عبد الله بن يوسف عن مالك ولو رواه عن الشافعي لكان أنزل³، ولا يكاد يخرج عن هذا فيما تتبعته.

وحديثُ سفيان بن عيينة الذي رواه الشافعي، فيرويه البخاري عادةً عن شيخه علي بن المديني⁴ عن سفيان، فلا حاجة له أن يترك حديث شيخه المجلل علي بن المديني - وهو أوثق تلاميذ سفيان، ويرويه عنه بعلو - ثم يرويه عن الشافعي بنزول.

أمّا الأحاديث التي نزل فيها البخاري بحيث يكون لو رواه عن رجل عن الشافعي لاستوى مع الإسناد الذي ساقه البخاري أو كان أعلى منه، فغالبا يكون السبب في ذلك: أنّ الطريق النازل فيه تصريح بالسمع، أو نكتة حدِيثية أخرى (متابعة أو زيادة لفظ) والبخاري يعتني جداً بصيغ السماع كما قال الحافظ: "وللبخاري حرصٌ شديد

1. العراقي: الأجوبة المرضية، عن الأسئلة المكية، ت. محمد تامر، مكتبة التوعية الإسلامية، مصر، ص110.

2. حَقَّق المسند لأول مرة، د. ماهر ياسين الفحل بترتيب الأمير سنجر، شركة غراس، الكويت، ط1، (1425هـ-2004م).

3. انظر مثلاً حديث رقم 334 من صحيح البخاري أخرجه البخاري من طرق كثيرة عن تلاميذ مالك، فلو رواه عن الشافعي لكان نازلاً درجة ونظائره كثيرة جداً.

4. انظر مثلاً حديث رقم 536 في صحيح البخاري، و133 من مسند الشافعي والأمثلة كثيرة جداً.

على الإتيان بالطرق المصرحة بالتحديث"¹، بينما لا يعتني الشافعي كثيرا بالصيغ، ولاحظت فيما نظرتُ أنّ الشافعي يختصرُ ألفاظ المتون، وربما يستفيدُ البخاري من اللَّفظ الذي لم يروه الشافعي مسألة أخرى يُؤوب عليها، ثمَّ إنّ الخطيب سير وتتبع حديث الشافعي ثم قال: "وأنا اعتبرنا روايات الشافعي التي ضمّنها كتبه، فلم نجد فيها حديثا واحدا على شرط البخاري أغرب به ولا تفرد بمعنى فيه"².

وهذا نموذج لحديث رواه البخاري نازلا وهو عند الشافعي عال.

قالوا إنّ البخاري إذا وجد حديثا عن مالك لا يستغني عنه ولو رواه عنه بنزول، قال السيوطي: "وقال بعض العلماء أنّ البخاري إذا وجد حديثا يُؤثر عن مالك لا يعدلُ به إلى غيره، حتّى أنّه يروي في الصحيح عن عبد الله بن محمد بن أسماء بن جويرية عن مالك"³.

فلماذا لم يرو البخاري هذا الحديث الآتي عن مالك بهذا الإسناد النظيف العالي ورواه بإسناد نازل عن غير مالك؟

الحديث في مسند الشافعي أخبرنا مالك عن نافع وعبد الله بن دينار أنهما أخبراه أن عبد الله بن عمر قدم الكوفة... الحديث في المسح على الخفين⁴.

بينما رواية البخاري حدثنا أصبغ بن الفرغ المصري عن ابن وهب قال حدثني عمرو حدثني أبو النضر عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عبد الله بن عمر عن سعد بن أبي وقاص عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه مسح على الخفين... الحديث⁵.

والجواب: أنّ حديث مالك ليس فيه رفعٌ إلى النبي ﷺ وإّما ساقه موقوفا عن سعد وابن عمر، ومعلومٌ أنّ موضوع صحيح البخاري هو الأحاديث المرفوعة، فلهذا قدّم الحديث المرفوع مع نزوله، بل وغرابته إذ هو من أفراد الصحيح على حديث الشافعي

1. ابن حجر: الفتح، 488/7.

2. الخطيب: الاحتجاج بالشافعي، ص45.

3. السيوطي: تنوير الحوالك، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، مصر، ص8.

4. الشافعي: المسند، رقم 77، ص187.

5. البخاري: الجامع الصحيح، رقم 202، ص93.

عن مالك عن نافع عن ابن عمر مع علوه وشهرته.

وهذا مثال لحديث استوى فيه إسناده الشافعي مع إسناده البخاري.

قال الشافعي حدثنا ابن علي عن عوف عن سيار بن سلامة أبي المنهال عن أبي برزة الأسلمي أنه سمعه يصف صلاة النبي ﷺ ... الحديث¹.

أما البخاري فقد رواه عن حفص بن عمر وآدم كلاهما عن شعبة عن أبي المنهال عن أبي برزة الأسلمي... الحديث²، فليس بين البخاري وسيار بن سلامة إلا رجلين وكذلك الشأن بالنسبة للشافعي ليس بينه وبين سيار إلا رجلين، فاستوى إسناده البخاري مع إسناده الشافعي فأبي حاجّة له أن ينزل درجة بروايته عن الشافعي.

نماذج لأحاديث نزل فيها البخاري ولو رواها عن الشافعي كان أعلى.

ذكر لنا الخطيب البغدادي مثالا قد يستدلُّ به المعارض لقول أن البخاري عدل عن رواية الشافعي لأجل العلو، ألا وهو حديث مدعم الذي رواه البخاري نازلا عن مالك ولو رواه عن الشافعي كان أعلى، وبين وجه وسبب رواية البخاري له، وسوف أسوق ما قال الخطيب عن هذا الحديث ثم أخص ما قال بشأن طرقة، قال الخطيب: "إن قيل فقد أورد البخاري في صحيحه نازلاً حديثاً كان عنده عالياً، وهو حديث مدعم، رواه عن إسماعيل بن أبي أويس عن مالك، ورواه أيضا عن عبد الله بن محمد المسندي عن معاوية بن عمرو عن أبي إسحاق الفزاري عن مالك وهذا الحديث في الموطأ، ولا شك أن البخاري قد سمعه من غير واحد من أصحاب مالك؛ إذ كان قد لقي جماعة ممن روى له الموطأ عن مالك، فأعظم ما في الباب: لو روى عن رجل عن الشافعي عن مالك؛ أن يكون قد نزل عن عالي حديثه درجة، وهو في الاعتبار أعلى من حديث أبي إسحاق الفزاري الذي أخرجه بدرجة، لأن بينه وبين مالك من طريق

1. الحديث رقم 125 من مسند الشافعي، ص 215.

2. الحديث رقم 541 في البخاري من رواية عمر بن حفص عن شعبة، والحديث رقم 771 من رواية آدم عن شعبة وفيها تصريح بالسماع من شعبة ومن سيار.

الشافعي لو أخرجه رجلين ومن طريق الفزاري ثلاثة، وهذا يدلُّ عن خلاف ما ذكرت، وينقُضُ ما عليه في هذا الباب اعتمدت "1.

ثم ساق طرق الحديث عن أصحاب مالك وهم: عبد الله بن وهب، ومعن بن عيسى، وأبو قرّة موسى بن طارق، ومحمد بن إدريس الشافعي، ومحمد بن الحسن الشيباني، وعبد الله بن مسلمة القعنبي وإسماعيل بن أبي أويس، وسعيد بن كثير بن عفير، وأبو مصعب أحمد بن أبي بكر الزهري، ومصعب بن عبد الله الزبيري، وسويد بن سعيد جميعهم قالوا:

عن ثور بن زيد عن أبي الغيث مولى مطيع عن أبي هريرة قال خرجنا مع رسول الله ﷺ يوم خيبر... الحديث.

بينما رواية أبي إسحاق التي نزل فيها البخاري فهي: عن أبي إسحاق عن مالك بن أنس قال حدثني ثور أخبرني سالم مولى ابن مطيع أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول: افتتحنا خيبر... الحديث².

قال الخطيب "فليُنظر كيف قد جوّد أبو إسحاق رواية هذا الحديث، وحكى فيه سماع مالك من ثور بن زيد، وسماع ثور من سالم، وسماع سالم من أبي هريرة"³.

فهذا المثال الذي ذكره الخطيب تتابع العلماء بعد الخطيب في التمثيل به، فهذا المقدسي -فيما نقله عنه النووي- لما تكلم عن نزول البخاري في حديثه عن مالك لم يذكر مثالا غير هذا فقال: "وكان البخاري رحمه الله يحدث بالحديث في موضع نازلاً وفي موضع عالياً، فقد حدث في مواضع كثيرة جداً عن رجلٍ عن مالك وحدث في مواضع عن عبد الله بن محمد المسندي عن معاوية بن عمرو عن أبي إسحاق الفزاري عن مالك"⁴، وكذلك كلام السيوطي الذي تقدّم، ذكر فيه هذا المثال.

1. الخطيب البغدادي: المصدر السابق، ص41.

2. البخاري: الجامع الصحيح، رقم 4234، ص736.

3. الخطيب: المصدر السابق، ص42.

4. النووي: ما تمسّ إليه حاجة القاري لصحيح الإمام البخاري، ت. علي حسن عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص (54-55).

والذي دفعني للبحث عن مثال آخر هو أنّ الخطيب قال "وقد أورد البخاري في الجامع لحديث أبي إسحاق نظائر إذا تأملها الناظر تبين صحة ما قلنا"¹. وهذا مثال يُشبهه ما ذكره الخطيب:

أولاً- الحديث في مسند الشافعي: روى الشافعي هذا الحديث من طريقين:

الأول: قال الشافعي أخبرنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن محمود بن الربيع: "أنّ عتبان بن مالك كان يؤمُّ قومه وهو أعمى"².

والثاني، قال الشافعي: أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن محمود بن الربيع: "أنّ عتبان بن مالك كان يؤمُّ قومه وهو أعمى، وأنه قال لرسول الله ﷺ: إنّما تكون الظلمة والمطر والسيئل وأنا رجلٌ ضريرُ البصر، فصلّ يا رسول الله في بيتي مكانا أتخذه مصلياً، فجاء رسول الله ﷺ فقال "أين تحب أن تصلي؟ فأشار إلى مكان من البيت، فصلّى فيه رسول الله ﷺ"³.

ثانياً- الحديث في صحيح البخاري: روى البخاري هذا الحديث من طرق كثيرة عن الزهري، فرواه عن معمر من ثلاث طرق، و عقيل من طريقين، ويونس و مالك وإبراهيم بن سعد، ويرويه أحيانا عاليا وأخرى نازلا، والذي يهتُننا من هذه الطرق طريق إبراهيم بن سعد وطريق مالك بن أنس الذين روى عنهما الشافعي أيضا، إذ لو تتبّعنا الطُرق الأخرى وفوائد نُزول البخاري وسياقه للمتابعات لطال الأمر وخرّجنا عن المقصود من البحث، والحديثان كالآتي:

الأول: حديث مالك

قال البخاري: حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن محمود بن الربيع الأنصاري أن عتبان بن مالك كان يؤمُّ قومه وهو أعمى، وأنه قال لرسول الله ﷺ: يا رسول الله إنّما تكون الظلمة والسيئل وأنا رجلٌ ضريرُ البصر، فصلّ يا رسول الله في

1. الخطيب: مسألة الاحتجاج بالشافعي، ص45.

2. الشافعي: المسند، رقم 300، ص306.

3. الشافعي: المسند، رقم 299، ص305.

بيتي مكانا أتخذه مصلى، فجاءه رسول الله ﷺ فقال أين تحب أن أصلي فأشار إلى مكان من البيت فصلى فيه رسول الله ﷺ¹.

إذن فحديث مالك قد رواه البخاري عن إسماعيل فيكون أعلى من أن لو رواه عن رجلٍ عن الشافعي، وليس في حديث الشافعي أي فائدة إسنادية أو متنية حتى ينزل البخاري فيرويه عنه.

الثاني: طريق إبراهيم بن سعد؛ رواه البخاري من طريقين:

1- حدثنا عبد الله بن مسلمة قال حدثنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن محمود بن الربيع عن عتبان بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم أتاه في منزله فقال: "أين تحب أن أصلي لك من بيتك؟" قال: فأشرت له إلى مكان، فكبر النبي ﷺ وصفقنا خلّفه فصلّي ركعتين"².

2- حدثني إسحاق حدثنا يعقوب بن إبراهيم حدثنا أبي عن ابن شهاب قال أخبرني محمود بن الربيع الأنصاري أنه عَقَلَ رسول الله ﷺ وعَقَلَ مَجَّةً مَجَّهَا فِي وَجْهِهِ مِنْ بئر كانت في دارهم، فزعم محمود أنه سمع عتبان بن مالك الأنصاري ﷺ - وكان ممن شهد بدرا مع رسول الله ﷺ - يقول: "كنت أصلي لقومي ببني سالم وكان يحول ببني وبينهم واد إذا جاءت الأمطار فيشق علي اجتيازه قبل مسجدهم..." الحديث طويل³.

إذن فقد رواه البخاري عن إبراهيم بن سعد بعُلوّ عن عبد الله بن مسلمة عنه - إبراهيم - وبُزُول عن إسحاق عن ابن إبراهيم عنه، تماما مثلما لو رواه عن الشافعي، فلماذا نزل البخاري في هذا الحديث ولم يروه عن الشافعي؟
الجواب: أنّ في رواية يعقوب بن إبراهيم عن أبيه إبراهيم بن سعد فوائده لم يروها غيره وهي:

- تصريح الزهري بالسماح من محمود بن الربيع ، بينما رواه الشافعي بالنعنة.

1. البخاري: الجامع الصحيح، رقم 667، ص160.

2. البخاري: الجامع الصحيح، رقم 424، ص126.

3. البخاري: المصدر نفسه، رقم 1185-1186.

- الزيادة في ألفاظ الحديث بما يناسب الباب الذي ترجم به البخاريُّ ألا وهو: باب صلاة النوافل جماعة، فقد جاء في ألفاظ هذا الحديث " فعدا عليّ رسول الله ﷺ وأبو بكر ﷺ بعد ما اشتدَّ النهار، فاستأذن رسول الله ﷺ فأذنت له، فلم يجلس حتى قال: أين تحب أن أصلي من بيتك؟ فأشرتُ له إلى المكان الذي أحبُّ أن أصلي فيه، فقام رسول الله ﷺ فكبَّرَ وصفقنا وراءه، فصلَّى ركعتين ثم سلَّم وسلَّمنا حين سلَّم..."، بينما رواه الشافعي مختصراً جداً، بل إنَّ لفظ هذا الحديث من أتمّ الألفاظ التي رواها البخاري.

خاتمة

خُلصتُ في هذا البحث إلى جملة من النتائج أجملها فيما يلي:

- دَفَع ترك الإمام البخاري الرواية عن الإمام الشافعي البعض إلى التشكيك في ثقة وإتقان الإمام البخاري.
- لا يصحُّ ما قيل عن ضعف الإمام الشافعي، وقد شهد بإمامته في الحديث كثير من علماء الحديث، وأئمة الجرح والتعديل.
- جَرَّت عادة كثير من المصنِّفين ترك الرواية عن كبار شيوخهم، وبعض الأئمة لحكمة يرونها.
- البخاري لم يلتزم الرواية عن كل ثقة، ولا رواية كل حديث صحيح.
- البخاري يتحرى علُو الإسناد و لا يجيد عن ذلك إلا لفائدة.
- بيَّن العلماء أنَّ سبب عدم رواية البخاري عن الإمام الشافعي هو تحرُّيه لعلو الإسناد، إذ لو روى عنه لكان حديثه نازلاً درجة.
- أكَّدت الدراسة النظرية أنَّ السَّبب الرئيس في هذه المسألة: هو ما قاله العلماء أنَّ البخاري وجد الأحاديث التي رواها الشافعي عنده بطرق أعلى؛ لهذا لم يرو عنه.

والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله.

قائمة المصادر والمراجع

- * ابن أبي حاتم: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي:
1. آداب الشافعي ومناقبه، ت. عبد الغني عبد الخالق، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ-2003م.
- * ابن الجوزي: عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي، أبو الفرج:
2. المنتظم في تاريخ الملوك و الأمم، ت: محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1412هـ-1992م.
- * ابن حجر: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني:
3. توالي التأسيس في معالي محمد بن إدريس، ت: عبد الله قاضي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1406هـ-1985م.
4. فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، بيروت، 1379هـ.
- * ابن كثير: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي:
5. البداية والنهاية، عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، ط1، (1424هـ-2003م).
- * البخاري: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة:
6. الجامع المسند الصحيح المختصر من أحاديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، اعتناء عز الدين حنبلي، عماد الطيار، ياسر حسن، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق، سوريا، بيروت، لبنان، ط1، 1429هـ-2008م.
7. التاريخ الكبير، حواشي: محمود محمد خليل، مراقبة: محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن.
- * البيهقي: أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي:
8. بيان من أخطأ على الشافعي، ت: الشريف نايف الدعيس، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1402هـ.

- * الخطيب البغدادي: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب
9. تاريخ بغداد، ت: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1،
1422هـ-2002م.
10. الجامع لأخلاق الراوي، ت: محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة، بيروت،
ط3، 1996م-1416هـ.
- * الذهبي: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد
10. سير أعلام النبلاء، ت: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط،
مؤسسة الرسالة، ط3، 1405هـ-1985م.
- * الزركشي: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي:
11. النكت على كتاب ابن الصلاح، ت: زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء
السلف، الرياض، ط1، 1419هـ-1998م.
- * السُّبكي: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي:
12. طبقات الشافعية الكبرى، ت: محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلوة،
هجر، 1413هـ.
- * السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر أبو الفضل السيوطي:
13. البحر الذي زخر شرح ألفية الأثر، ت: أنيس بن أحمد بن طاهر الأندنوسي،
مكتبة الغرباء الأثرية.
14. تدريب الراوي شرح تقريب النواوي، أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة.
15. تنوير الحوالك، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، مصر.
- * الشافعي: أبو عبد الله، محمد بن إدريس المطلبي
16. المسند بترتيب الأمير سنجر، ت: ماهر ياسين الفحل، شركة غراس، الكويت،
ط1، 1425هـ-2004م.
- * عبد الحق الهاشمي:
17. عادات الإمام البخاري، تحقيق: محمد بن ناصر العجمي، مكتبة الشؤون الفنية،
1428هـ-2007م.

* العراقي: أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين أبو زرعة:

18. الأجوبة المرضية عن الأسئلة المكية، ت: محمد تامر، مكتبة التوعية الإسلامية، مصر.

* محمود الطحان:

19. الخطيب البغدادي وجهوده في خدمة الحديث النبوي، دار القرآن الكريم، ط1، (1981م-1402هـ).

* مشهور حسن محمود سلمان:

20. الإمام مسلم وصحيحه، دار القلم، دمشق، ط1، (1414هـ-1994م).

* المعلمي اليماني: عبدالرحمن بن يحيى بن علي:

21. التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، ت: حمد ناصر الدين الألباني، زهير الشاويش، عبد الرزاق حمزة، المكتب الإسلامي، ط2، (1406هـ-1986م).

* النووي: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف:

22. ما تمسُّ إليه حاجة القاري لصحيح الإمام البخاري، ت: علي حسن عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

المقالات العلمية:

* طالب حماد أبو شعر

23. الحكمة من رواية البخاري بالإسناد النازل، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد التاسع، العدد الثاني، غزة، 2001م.

* عبد القادر مصطفى المحمدي:

24. أقوال الإمام النسائي في كتابه أسماء الرواة والتمييز بينهم، موازنة مع أقوال أئمة الجرح والتعديل، مجلة كلية العلوم الإسلامية، (1431هـ-2010م)، القسم الأول.

المواقع الالكترونية:

<http://www.yahousein.com/vb/showthread.php?t=2423425>

منتديات يا حسين